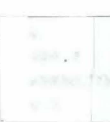
75 سلسلة محاضرات الإمارات

إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 75 ـ

إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 23 أيار/ مايو 2000

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-517-1

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

تعتبر إيران والعراق وتركيا أطرافاً رئيسية بالنسبة إلى أمن الشرق الأوسط والخليج العربي. وتتأثر الاستراتيجيات الفردية لكل واحدة من هذه الدول فيما يتعلق بهذا الأمر بديناميات السياسة الداخلية لكل منها وبتوازن القوة المتغير بينها. ولهذا الواقع انعكاسات مهمة على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص. وبما أن مصادر الطاقة في الخليج العربي لها دلالات استراتيجية بالنسبة إلى المجتمع الدولي الأوسع، فإن الاستقرار في الشرق الأوسط يتصف بأهمية عالمية.

وتكشف نظرة عامة عابرة على الوضع الداخلي لكل واحدة من هذه الدول الثلاث عن أنها تركز بقوة، وإن لم يكن كلية، على مصادر الخطر الداخلية. وتفاقم القيود الاقتصادية الصارمة، خاصة في حالتي إيران والعراق، التوترات الأمنية/ السياسية لهذه الدول.* وبالإضافة إلى الدرجة الخطيرة من سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، فقد تكبدت إيران والعراق كلاهما أضراراً جسيمة ومكلفة من الناحيتين المادية والبشرية نتيجة للحرب الإيرانية ـ العراقية خلال الفترة 1980 ـ 1988؛ وفي حالة العراق تسببت في هذه الأضرار حربان خطيرتان في الخليج العربي استمرتا إلى ما يزيد على عقد من الزمن. أما بالنسبة إلى تركيا التي تفخر بأنها القوة الاقتصادية السابعة عشرة في العالم، فإن الأمن الداخلي أقل حساسية بالنسبة إلى العوامل الاقتصادية منه بالنسبة إلى التطورات السياسية

* ألقيت المحاضرة قبل شن الحملة الأمريكية ـ البريطانية على العراق في 20 آذار/ مارس 2003 والتي أسفرت عن إسقاط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين. (المحرر)

المضطربة والعنيفة في بعض الأحيان. وتشترك الدول الثلاث في تواجد مشكلة القومية الكردية على أراضيها، وتعد هذه المشكلة في الواقع خطراً مشتركاً لا يحقق نجاحاً في التقريب بين هذه الدول.

ولم تتخلص إيران والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة، من حالة العداء التي ترتبت على المواجهة الطويلة بينهما في حرب الخليج الأولى. إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن إيران بقيت على الحياد أثناء حرب الخليج الثانية، فإن العلاقات العراقية ـ الإيرانية ظلت تعاني نزعة من الشك المتبادل قادت في بعض الأحيان إلى فترات من التوتر. وقد تفاقم هذا التوتر بتسلل المليشيات المسلحة عبر الحدود من أراضي إحدى الدولتين إلى داخل أراضي الدولة الأخرى. وفيما يتعلق بتركيا فإن هجماتها عبر الحدود ضد المقاتلين الأكراد في العراق أدت أيضاً وبكل تأكيد إلى أن يظل التوازن في علاقاتها مع العراق هشاً. ولاتزال الحرب التركية الطويلة والمكلفة (1984 ـ 1999) لتفكيك حزب العمال الكردي (PKK) أبعد ما تكون عن الحل، ويتواصل اندلاع آثارها الإقليمية.

وعلى الرغم من ذلك، نجحت تركيا في أداء دور بناء في سياسة الشرق الأوسط وبشكل أفضل من إيران والعراق، وقد تعزز دورها في التطورات الإقليمية بما قدمت من مساعدات لقوات التحالف أثناء حرب الخليج الثانية. في حين يظل السؤال المثير للاهتمام متعلقاً بالكيفية والمدى اللذين أثر بهما التحالف الأمني التركي ـ الإسرائيلي، الذي تم التوصل إليه في شباط/ فبراير 1996، في العلاقات مع الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والكيفية والمدى اللذين سوف يواصل بهما التأثير في هذه

العلاقات. ويكتسب هذا الأمر أهمية في ضوء التطورات المحتملة على مستوى العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى الرغم من أن كثيراً من المتغيرات في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية لها قدرة كامنة على التأثير في العلاقات بين هذه القوى الإقليمية الثلاث، وأن هناك الكثير من العوامل المتغيرة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الخطوط العريضة التالية تحظى باهتمام خاص:

دور إيران الاقتصادي-الاستراتيجي في الخليج العربي، ومأزق احتواء العراق ونتائجه، ودوافع تركيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

وبالنسبة إلى هذه النقاط الثلاث، نحتاج أيضاً إلى أن نأخذ في الاعتبار دور ومصالح القوى الأخرى القادمة من خارج المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر طرفاً مهماً في أمن الشرق الأوسط والخليج العربي بوصفها القوة العظمى المهيمنة. وسوف نختتم الدراسة بوضع مخطط للتحديات التي تواجه صياغة نظام أمني للخليج العربي.

دور إيران الاقتصادي ـ الاستراتيجي في الخليج العربي

مهما كانت النوايا والمقاصد فإن سياسات الرئيس الإيراني محمد خاتمي تبدو أقل تهديداً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مقارنتها

بسياسات أسلافه في الحكم؛ لقد أصبحت السياسات الإيرانية أكثر انفتاحاً وبراجماتية وتتميز بصفة التعايش السلمي. وعلى الرغم من ذلك، تشكل السيطرة المستمرة للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي والزعامة الدينية التقليدية وقوات الأمن والاستخبارات وغيرها من أجهزة تنفيذ القانون تحديات جساماً أمام الإصلاحات الداخلية للرئيس محمد خاتمي، وتضع قيوداً على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

ومن أجل إثراء هذا النقاش، يظل السؤال الجوهري هو: هل كانت إيران قادرة على تفعيل مصالحها القومية مع مصالح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تأسيس نظام أمني أوسع مدى للشرق الأوسط والخليج العربي؟ وعلى الرغم من انفتاح إيران مؤخراً على مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة التقارب الإيراني ـ السعودي، لاتزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعكس ضيقاً سائداً أو شكاً فيما يتعلق بالطموحات الاستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة على المدى الطويل. ويرجع هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي لاتزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتمحور حول النزاع على الجزر الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)؛ وتبقى هذه المشكلة مصدراً للخلاف وسيادة الشعور بالقلق بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويبدو أن نظرة إيران العامة لأمن الخليج العربي مماثلة لنهجها بالنسبة إلى أمن بحر قزوين الذي يقوم على حق كل الدول الساحلية في أن يكون

لها حصص مالية ومصالح في مثل هذا الممرات المائية الحيوية. وتعتبر إيران دولة مهمة من الناحية الاستراتيجية في الخليج العربي بحكم موقعها الجغرافي، وعلى الرغم من ذلك، فإن أي إشارة ضمنية إلى الهيمنة الإيرانية، أو أي تأكيد أن إيران "دولة استراتيجية" في الخليج العربي، تقابل بمقاومة كبيرة من جانب الدول الأخرى المعنية بالأمر. هكذا، فإن أي نقاش حول مشاركة إيران في نظام أمني للخليج العربي سوف يعتمد على تصورات إيران ونفوذها وتفاعلها عند تعاملها مع الأطراف الرئيسية الأخرى.

البعد الاقتصادي

فيما يختص بالبعد الاقتصادي، يبدو أن الرؤى الإيرانية قابلة للتوافق مع رؤى الدول الأخرى في الخليج العربي؛ ومن الواضح أن قدراً أعظم من التعاون الاقتصادي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف ينعكس في شكل مزيد من الاستقرار بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي بأكملها.

لا أحد يستطيع أن يجادل في حقيقة أن إيران - رغم ما لها من مصالح اقتصادية حيوية في منطقة الخليج العربي - لها علاقة مباشرة بإمدادات النفط التي لا غنى عنها. وعلى نحو متزايد، بدأت المصالح النفطية تبدو ضخمة في الفكر الإيراني الاستراتيجي واندفاعه باتجاه الخليج العربي، بحيث وصلت تلك المصالح النفطية إلى قلب مسرح السياسة الإقليمية والدولية، وأصبحت لها دلالات تمتد إلى ما وراء الأبعاد الجيو-استراتيجية للخليج العربي.

في هذا الصدد، تعتمد الرؤية الإيرانية للتنمية الاقتصادية العابرة للإقليم على ربط الخليج العربي بآسيا الوسطى. وتتمتع إيران بموقع جيو-استراتيجي مهم بين الخليج العربي وبحر قزوين، وقد تبنت عملية تقوم على أساس «صفقات التبادل: التي تتسلم طهران بمقتضاها صادرات النفط الخام التي تأتي من آسيا الوسطى لتستهلكها في شمال إيران، وتقوم بتصدير كمية مماثلة من النفط الإيراني الخام من موانئ التصدير الإيرانية على الخليج العربي نيابة عن دول آسيا الوسطى».[1] وقد ثبت أن هذه العملية حققت نجاحاً نسبياً بعد أن تم الاتفاق على صفقات تبادل مع الشركات العاملة في كازاخستان وتركمانستان. وحتى تعزز مصالحها مع شركائها في آسيا الوسطى، صرحت طهران في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 بأنها سوف تخفض الرسوم التي تتقاضاها نظير عمليات التبادل بنسبة 30٪ اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 2000.[2]

ويبدو أن إيران مهتمة بتوسيع نطاق دورها الاقتصادي الاستراتيجي في الخليج العربي، ولذا فهي تتنافس مع أطراف أخرى لها مصالح متميزة في المنطقة مثل مسارات التصدير التي تحظى بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة تلك التي تمر عبر تركيا. وفي هذا السياق، فعلى الرغم من إجراءات المصالحة المحدودة التي تمت مؤخراً مع طهران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الخيار الذي يتمثل في مد خط أنابيب من باكو إلى ميناء التصدير التركي في جيهان (Ceyhan) كبديل لممر أقصر عبر إيران إلى نقاط تصدير في الخليج العربي.[3] إن التحدي المستمر بالنسبة إلى النظام الإيراني يتمثل في تعزيز صورته الذهنية في منطقة الخليج العربي عن طريق الحفاظ على الألفة والتقارب مع كل دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية. على أية حال، سوف يعتمد نجاح أي جهد في هذا الاتجاه بدرجة كبيرة على الطريقة التي تتعامل بها طهران في نزاعها المزمن مع دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران منذ عام 1971.

النزاع حول الجزر الثلاث: الانعكاسات

تواجه حكومة الرئيس خاتمي تحدياً يتمثل في ضرورة تجاوز القيود الداخلية وخلق بيئة داخلية منسجمة في الوقت نفسه الذي تنتهج فيه سياسة خارجية تستجيب بشكل مرض للعدالة الدولية (International Justice). وفي هذا السياق نجد أن أحد المجالات المهمة لاستيفاء متطلبات قيم القانون الدولي يتمثل في تطبيق نهج براجماتي ومعتدل فيما يتعلق بقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة وإعادة السيادة إلى مكانها الحقيقي، وسوف تقطع مثل هذه الخطوة شوطاً بعيداً في استعادة المصداقية إلى السياسة الخارجية الإيرانية.

هذا وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بالنفوذ والقوة وخصائص استراتيجية واقتصادية مهمة وحيوية. وتنتج دولة الإمارات العربية المتحدة «10٪ من إمدادات العالم النفطية وتمتلك رابع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم».[4] والجزر الثلاث المحتلة لها موقع استراتيجي يعطي هيمنة على الجهات القريبة من مضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي خُمس إمدادات العالم من النفط. وهكذا «يعتبر استقرار دولة الإمارات العربية المتحدة عاملاً حاسماً بالنسبة إلى التدفق الحر لشحنات النفط عبر مضيق هرمز والشؤون الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة إيران والعراق».[5]

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي يتمتع برؤى مستقبلية إلى إيجاد ظروف سلمية وقانونية لحل النزاع على الجزر الثلاث المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، حظي مطلب دولة الإمارات العربية المتحدة باستعادة جزرها المحتلة بالطرق السلمية في كل مؤتمرات القمة التي عقدها مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مساندة دول الخليج العربية والتي أصدرت بياناً مشتركاً عن طريق المجلس يؤكد حق دولة الإمارات العربية المتحدة الذي لا يقبل الجدل في ملكية الجزر الثلاث. ويتركز الاهتمام في الوقت الحالي على تسوية النزاع سواء عن طريق المبادرات الثنائية الدبلوماسية أو عن طريق الوسائل القانونية بقبول اللجوء إلى التحكيم في محكمة العدل الدولية.

في الوقت نفسه، أظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً رغبته في إقامة «علاقات جيدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».[6] منذ بداية تموز/ يوليو 1999، قررت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست الإسراع بعملية المصالحة وأداء دور أكثر نشاطاً في دعم جهود تسوية النزاع الحدودي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.[7] وقد كانت النتيجة الرئيسية لاجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تموز/ يوليو 1999 بجدة هي تكوين لجنة مؤلفة من ثلاث دول (سلطنة عُمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية) أوكل إليها «ابتكار آلية للمفاوضات المباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران لتسوية قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران».[8] وقد أدلى وزير الدفاع السعودي

الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتصريح رسمي أثناء زيارته إلى أبوظبي في تموز/ يوليو 1999 عندما دعا إيران إلى تسوية النزاع الذي امتد زمنه حول الجزر الإماراتية الاستراتيجية الثلاث «كأساس لتحسين التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية». [9] ويتبقى أن نرى ما إذا كان استعداد إيران للمحادثات المباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة - كما عبر عنه الرئيس الإيراني محمد خاتمي خلال زيارته التاريخية للمملكة العربية السعودية ودولة قطر في عام 1999 - سوف يترجم إلى إجراءات فعالة لإعادة حقوق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة. في حين لم تعبر إيران بعد عن استعدادها لإنهاء استيلائها وسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة.

ومن المؤكد أن إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في السيادة على كل أراضيها الوطنية سوف يغير بشكل درامي وضع إيران الإقليمي في منطقة الخليج العربي في نهاية المطاف، وفي هذه الحالة سوف يكون من السهل القبول بإيران عضواً صديقاً ويتمتع بالمصداقية في نظام أمني جديد للخليج العربي.

إيران في النظام الأمني الخليجي

تتوقع إيران، في ضوء أهميتها الاستراتيجية، أن تدرج في أي نظام خليجي أمني مقترح (بغض النظر عن النظام الذي يتولى السلطة فيها)، وعلى الرغم من ذلك، تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب معاً أن التواجد العسكري الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة يشكل تهديداً لعمليات النقل البحري ولأمن القوات البحرية في

الخليج العربي. وترفض إيران من جانبها أي فكرة تدمغها بمسمى " الدولة المارقة " التي ترمي إلى الهيمنة على شؤون الخليج العربي. إن شعار الزعامة الإيرانية منذ أن تولى هاشمي رافسنجاني الرئاسة يشدد على ضرورة السعي إلى تأسيس تعاون طويل الأمد مع العالم العربي والتوسع في العلاقات السياسية والاقتصادية.[10]

إن معارضة إيران المتواصلة للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي ألقت أيضاً بالشك فيما إذا كانت دول الخليج العربية سوف تشعر بالارتياح لدى تعاونها مع إيران في إقامة نظام أمني إقليمي. ومع ذلك، فعلى الرغم من توجيه نقد شديد لوجود القوات الأمريكية في الخليج العربي، بدأ الإيرانيون مؤخراً يعترفون بأن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية ربما يستمر لفترة أطول. هكذا يمكن أن نعتبر التقارب الإيراني ـ السعودي الاقتصادي والسياسي في عام 1999 واتفاقية الأمن التي أبرمت في عام 2001 إشارة تدل على استعداد إيران للتخلي عن مفهومها الضيق والتقليدي السابق لأمن الخليج العربي. على أية حال، حتى يتعمق تصور طهران الجديد للأمن على المستويين الإقليمي والدولي يجب أن تتخلص إيران من التهديدات المتضمنة في طموحاتها الإقليمية وتظهر موقفاً إيجابياً تجاه أمن الخليج العربي وتجاه أمن الشرق الأوسط وعملية السلام أيضاً.

وتحتاج القيادة الإيرانية أيضاً لاستئناف نقاش جاد مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مصالح استراتيجية مهمة في الخليج العربي. هذا ولم يترك التقارب الإيراني المحدود انطباعاً جيداً سواء على إدارة الرئيسين بيل كلنتون أو جورج بوش (الابن). وهكذا، أثناء زيارته لمنطقة الخليج العربي

في نيسان/ إبريل 2000، بعث وليم كوهين (William Cohen)، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، رسالة صارمة إلى القيادة الإيرانية يفصح ضمنها عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية للطموحات الإيرانية غير المبررة في الخليج العربي؛ وقد جاء الرفض في شكل النصيحة التالية: «يجب أن تتوخى كل دولة الحذر في تعاملها مع إيران. . . لكي تتأكد بشكل مرض من أن إيران تريد علاقة مسالمة ومستقرة معها». [11]

وبينما تتقبل إدارة الرئيس بوش منطق انتظر لترى، يبدو أنها بشكل عام أكثر استعداداً من إدارة الرئيس السابق بيل كلنتون لكي تحاول نهج سبل جديدة من أجل تعديل استراتيجية الاحتواء، خاصة فيما يتعلق بالتجارة وقضية إمدادات النفط من منطقة بحر قزوين. [12]

إن تناقض موقف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بوضع إيران ودورها المحتمل إزاء تطورات الموقف في منطقة الخليج العربي يمكن أن نستشفه من تفاؤلها الحذر بالنسبة إلى النفوذ المتنامي للمعسكر المعتدل تحت زعامة الرئيس خاتمي الذي أدى إلى تخفيض القيود المفروضة على التجارة، من جهة، كما يمكن أن نستشفه من قلق واشنطن البالغ فيما يتعلق بدور إيران في دعم الإرهاب الدولي وإفشال عملية السلام العربية-الإسرائيلية وتطويرها للأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية، من جهة أخرى.

احتواء العراق: المأزق والنتائج

سوف يستمر فشل نظام بغداد في إمكانية الأخذ بالإجراءات الإصلاحية الضرورية لمجالي السياسة والاقتصاد في إضعاف الدولة.

ويرجع تدهور الوضع السياسي أيضاً إلى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل غياب إيرادات النفط المرتفعة المستوى ومع اضمحلال قوته العسكرية التقليدية، سوف يظل العراق يحتل في تصورنا وعلى مدار سنوات طويلة قادمة وضع أضعف حلقة في أي معادلة للإجماع الإقليمي على توازن جديد للقوة.

إن المعايير الأساسية المطلوبة لقبول العراق كدولة صديقة ومتعاونة في نظام لأمن الخليج العربي سوف تعتمد على السلوك السياسي الذي يسلكه النظام نفسه، ويجب أن يكف العراق عن محاولة فرض إرادته السياسية أو العسكرية على الآخرين. ويتلخص الأمر المطلوب في إعلان العراق بوضوح مقاصده ونواياه فيما يتعلق بمدى استعداده للعيش في سلام وتعاون متبادل مع دول الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة.

أما بالنسبة إلى الأمريكيين والإسرائيليين، فمايزالون يعتبرون العراق أكبر تهديد كامن للمنطقة وتليه إيران. ويكتسب هذا التصور أهمية في سياق الدافع الأمريكي لترويج مبادرة التعاون الدفاعي (Cooperative Defense Initiative) (اقترحت عام 1999) التي تغطي الشرق الأوسط ودول الخليج العربي (مصر والأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وتتمثل أهداف هذه الخطة الأمريكية الاستراتيجية في تقاسم المعلومات فيما يتعلق باحتمال قيام دول مارقة بشن هجمات صاروخية وضرورة إعداد استراتيجيات شاملة لحماية السكان والدول في إقليم الشرق الأوسط الأكبر؛ والهدفان المرجحان لهذه المبادرة هما العراق وإيران.

والسؤال الذي يجب التفكير فيه في الوقت الراهن هو كيف يتم التعامل مع العراق في ظل ظروف الاحتواء الحالية وفي المستقبل المنظور؟ وما هي الدلالات والاحتمالات التي يمكن أن يجزم بها المرء بالنسبة إلى دور العراق في إطار نظام لأمن الخليج؟

إن النظر إلى العراق على أنه مصدر محتمل للتعاون وليس مصدراً لتهديد الاستقرار الإقليمي، يعتبر طموحاً مفرطاً في مثاليته، وهذا أمر جوهري يجب تدبر عواقبه. ويرجع تصور التهديد بشكل كبير إلى ذكرى غزو العراق لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 التي حُفرت في الأذهان، ويرجع كذلك إلى نتائج حرب الخليج الثانية.

إن المجتمع الدولي ينتظر أن يشرع العراق في القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية ذات جدوى. على أية حال، يجب أن تعكس أي تغييرات سياسية إيجابية الإرادة السياسية للشعب العراقي. ويشير الكثير من المراقبين إلى أن مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بطريقة واقعية بدون تغيير النظام السياسي السائد في بغداد. وبما أنه في الوقت الراهن لا يوجد بديل حيوي لنظام صدام حسين، فإن الإصلاح السياسي المقبول لا يلوح في الأفق.

نقاط التركيز في الأجندة الخاصة بالعراق

على الرغم من غياب الإصلاح السياسي، فإن هناك مجالات معينة للاهتمام المشترك بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي فيما يتعلق بالعراق.

قضية وحدة الأراضي العراقية

لا تقبل حكومات دول الشرق الأوسط والخليج العربي أي تهديد لوحدة الأراضي العراقية؛ كما أن «كل القوى الإقليمية قد رفضت فكرة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة». [13] والمبدأ الذي يدفعهم نحو اتخاذ هذا الموقف يتلخص في أنه في ظل غياب عراق موحد أو مع وجود عراق شديد الضعف فإن دول الشرق الأوسط الأخرى، خاصة إيران أو تركيا، ربما تتنافس على كسب الأفضلية السياسية والاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة.

في هذا السياق نجد أن ضعف أيٍّ من العراق أو إيران فيما يتعلق بهذا الأمر سوف يؤثر عكسياً وبشكل مؤكد في سلامة أراضي كل منهما ويجلب معه عواقب سلبية على الاستقرار الإقليمي. ونرى هذا في حالة كل من الدولتين حيث تشن جماعات مسلحة وذات أجندة سياسية غارات داخل أراضيهما وتفلت إلى حد كبير من العقوبة. وتدلل على هذه الحالة الغارات التركية المتكررة على منطقة شمال كردستان داخل العراق؛ وتوضح هذه الهجمات أن الفراغ السياسي والعسكري قد أعطى انطباعاً بأن القوى الإقليمية يمكن أن تكون طليقة اليد في السعي وراء مصالحها الخاصة حتى في داخل أراضي دولة مجاورة.

إن الحجة التي يعرضها دانيل بايمان (Daniel Byman) في المقالة المعنونة "دعوا العراق ينهار"، مسانداً تفكيك أوصال العراق، يمكنها فقط أن تخلق أو تثير المزيد من المشكلات بالنسبة إلى كل فرد. [14] والمنطق الذي يورده السيد بايمان لا هو "مرغوب" ولا هو - كما يزعم - فكرة سليمة؛

لأن انهيار العراق سوف يضر بمصالح سائر الأطراف المعنية الداخلية والخارجية تقريباً بما في ذلك الشرق الأوسط، ودول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد تكون الطرف الوحيد الذي يستطيع أن يجني فائدة من مثل هذا التطور الجذري نظراً لمصالحها الخاصة. وحتى الأكراد والإيرانيين لن يفضلوا تقسيم العراق أو تفكيك أوصاله؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الانعكاسات المحتملة لمثل هذا الوضع على مصالحهم. وفي حقيقة الأمر، لا يفضل عموم الأكراد فكرة دولة كردية مستقلة وانفصالية، خاصة إذا كان من الممكن حصولهم (عبر وسائل التفاوض السلمي) على حكمهم الذاتي المحمي والمعلن في مناطقهم الخاصة. أما بالنسبة إلى الإيرانيين فإن العراق المقسم أو المفكك سوف يؤدي إلى انتشار المزيد من الصراعات الطائفية: الإثنية والدينية على امتداد منطقة الشرق الأوسط. ومن المرجح أيضاً أن يفاقم مثل هذا الوضع من تأثيرات البنية السياسية الإيرانية الداخلية التي تتميز بشدة التقلب والتعددية بدلاً من أن يحتويها.

قضية العقوبات الاقتصادية

بعد عقد من فرض العقوبات الاقتصادية، نجد أن هناك نزعة متزايدة، وربما أكثر قبولاً، للفصل بين العقوبات الاقتصادية العديمة التأثير والعقوبات الفعالة التي تطبق في المجالين العسكري والسياسي. ويستند هذا الرأي إلى الحجة التي مفادها أن العقوبات الاقتصادية الراهنة تستهدف وتؤثر بشكل سلبي في المواطن العراقي العادي، وليس القيادة السياسية.

لقد حوَّل التدهور العنيف في المجال الاقتصادي العراق من دولة نامية وجيدة الأداء في السبعينيات من القرن الماضي إلى دولة فقيرة عند مطلع

الألفية الجديدة. إن النزعة الحلزونية للانهيار الاقتصادي والمالي قد تواصلت بمعدلات متسارعة مؤدية إلى تأكل عام لحالة الرفاهية العامة.

وفي هذا الصدد يمكن أن يشكل العراق المنهك عبئاً خطيراً لكل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي قاطبة، سواء كان ذلك في شكل إنساني أو مادي أو في الاثنين معاً. ومن ثم يصبح من المهم بقدر كبير أن نتذكر الموقف الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة عندما حثت المجتمع الدولي على وضع نهاية لمعاناة الشعب العراقي، حيث صرح صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً:

«إن زيادة معاناة الشعب العربي في العراق... لها انعكاسات خطيرة وعميقة على مستقبل ومصير هذه المنطقة. هذه المعاناة سوف تترك آثارها لفترة طويلة من الزمن».[15]

ونجد على المستوى الرسمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعماً ملموساً تجسد في المساعدات الإنسانية التي تقدم للشعب العراقي. وهناك وجهة نظر ترى أن النظام العراقي يتحمل عبء مسؤولية الكارثة الإنسانية التي ألحقها ببلاده. كانت هذه هي النتيجة التي توصلت إليها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الذي عقد في المملكة العربية السعودية في نيسان/ إبريل 2000. وقد أوضح بيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن العراق قد أخفق في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي كان من شأنها أن تقود إلى تقليص العقوبات الاقتصادية.

وتنبع أهمية موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حقيقة كونها تركز على الوضع الإنساني والحاجة إلى وضعه في صدر

الأولويات، في الوقت نفسه الذي تعيد فيه تأكيد ضرورة الربط بين تخفيف العقوبات ورفعها بشكل نهائي وقيام العراق بالقضاء بشكل تام على ما يملك من أسلحة الدمار الشامل. وهذا يقودنا إلى النقطة الثالثة في المحاضرة وهي قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية.

العقوبات الاقتصادية ونزع السلاح

على الرغم من وجود الأدلة التي توحي بأن العقوبات الاقتصادية ألحقت الضرر بقدرات العراق العسكرية، فإن مدى هذا الضرر كان محدوداً أو مايزال ينتظر تحديد حجمه. ومع ذلك تساق حجة عن أنه إذا انتهى نظام العقوبات الاقتصادية دون إذعان العراق التام لقرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بنزع السلاح، فإن الرئيس العراقي سوف تكون له حرية التصرف في أوجه الإنفاق العراقية، وسوف يطلق هذا الواقع يده ليشتري مواد لها صلة بأسلحة الدمار الشامل من الخارج.[16]

وبينما نجد أن نجاح نظام العقوبات الاقتصادية يعتبر مسألة قابلة للجدل، فإن سجل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (يونسكوم) (UNSCOM) في تقييد واحتواء نظام الأسلحة غير التقليدية للجيش العراقي يدعو إلى الإعجاب على الرغم من الخلاف السياسي والنقد اللذين يحيطان بطبيعة هذه اللجنة وعلاقاتها بإسرائيل،[17] ويبقى أن نرى ما إذا كانت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (أنموفيك) (UNMOVIC)، التي حلت محل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (يونسكوم) في عام 1999، سوف تواصل عملها بإطار مرجعي مشابه يمكنها من المراقبة والتحقق والتفتيش النشط لشتى مواقع أسلحة الدمار الشامل العراقية الفعلية والمشكوك فيها. وحتى

اليوم لم يسمح للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بدخول العراق. *

ويعتبر احتمال نجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على "الاحتواء إضافة إلى تغيير النظام"، التي طبقت منذ عملية ثعلب الصحراء والتي تم فيها قصف العراق في كانون الأول/ ديسمبر 1998، مسألة قابلة للأخذ والرد أيضاً. إن هذا المسعى الاستراتيجي يقتضي حشد دعم كاف وسط العراقيين أنفسهم بالإضافة إلى الحصول على مساندة أساسية من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هناك شحاً فيما يتعلق بالقدرة والبدائل في العراق نفسه لكي يتحقق التغيير المستهدف لنظام الحكم في بغداد في الوقت نفسه الذي لم يتوافر فيه اتفاق دولي فيما يتعلق بهذه الخطوة.

ومع ذلك، سوف يتواصل التأثير الحالي والمستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في القضية العراقية بصفته عاملاً دينامياً في صياغة جهود الأمم المتحدة. وما لم يذعن العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القبول بالتفويض الممنوح للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، فإن الكثير من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج العربي سوف تدعم الإبقاء على معظم قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالعقوبات الاقتصادية.

* ألقيت هذه المحاضرة قبل عمليات التفتيش الأخيرة التي سبقت مباشرة قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشن الحرب على العراق في 20 آذار/ مارس 2003، وكان العراق قبل اندلاع هذه الحرب مباشرة قد سمح للجنة (أنموفيك) بمواصلة عمليات التفتيش. (المحرر)

ومن المؤكد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يواصل مساندته لأي جهد تنهض به الأمم المتحدة ويستهدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية. وتجعل التوجهات السائدة من مسألة إعادة تأهيل العراق واستيعابه في نظام لأمن الخليج تبدو احتمالاً بعيداً ومن العسير للغاية تحقيقه.

الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي

تجسدت قوة الدفع الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في الحفاظ على توازن حساس بين «متطلبات عضوية تركيا في الحلف الغربي أي حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومتطلبات الحفاظ على علاقات ودية مع جاراتها». وقد تلقى الدور الإقليمي التركي قوة دفع إثر اشتراك تركيا في حرب الخليج الثانية عام 1991 وما أعقب ذلك من سماحها بنشر قوة غربية متعددة الجنسيات فيما أطلق عليه (Provide Comfort II) على أراضيها.[18]

وتتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الاقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة استراتيجية وحيوية لتصدير النفط. وفي هذا الصدد، يبدو أن تركيا على استعداد للاستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الذي قدمته لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعزز مصالحها.

وترغب تركيا أيضاً في إرساء أسس علاقات جيدة مع جارتيها إيران والعراق. وفي محاولة لتحقيق هذه الغاية، شرعت تركيا في عقد

اجتماعات مع إيران وسوريا منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 لتؤكد دعمها لوحدة الأراضي العراقية وسلامتها.[19] وبالإضافة إلى ذلك، لكي تتحاشى مزيداً من تدهور علاقاتها مع العراق، توصلت تركيا إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القوانين التي تحكم الاشتباك في عملية المراقبة الشمالية (Operation Northern Watch) المفروضة على شمال العراق. ويتلخص جوهر الاتفاقية في أن هجمات الحلفاء الجوية على أهداف عراقية يجب أن تشن في حالة الدفاع عن النفس فقط. وعلى الرغم من ذلك، تظل العلاقات بين تركيا وجارتيها، إيران والعراق، قائمة على توازن هش.

التعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربية

عبرت تركيا عن رغبتها في إقامة صلات تجارية كبرى مع دول الخليج العربية في المستقبل، وسوف ترحب أيضاً بمزيد من رؤوس الأموال الاستثمارية القادمة من دول الخليج العربي. وبشكل عام، لقد تنامى مستوى التعاون التركي الثنائي على المستويين الاقتصادي والسياسي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جانبها أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفاً مسانداً تجاه مأزق تركيا الاقتصادي الذي تسبب فيه فقدان الإيرادات بشكل ملحوظ نتيجة لتوقف ضخ النفط العراقي عبر تركيا. ولدرء الأثر السلبي على الاقتصاد التركي نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، تحصل تركيا على 5 مليارات دولار أمريكي كتعويض من دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن القدر الأكبر من المساهمات يأتي من دول الخليج العربية.[20]

هناك أيضاً تطورات مشجعة في المجال العسكري. وفي هذا الصدد، تعد الحكومة التركية خططاً لمشروع ضمان الصادرات المرتبط بالقروض الميسرة للمساعدة في مبيعات الأسلحة خارجياً في المستقبل. وقد أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً واضحاً بالاستفادة من هذه التسهيلات فيما يتعلق بصفقات الأسلحة الضخمة. وقد وجدت تركيا أيضاً سوقاً محتملاً لتبيع فيه آليات إزالة الألغام الأرضية لإزالة ما يقدر بعشرين مليون لغم في دولة الكويت وإيران.[21]

ومع ذلك، فمنذ وضع الترتيبات النهائية للتحالف الأمني مع إسرائيل، وصلت علاقات تركيا مع الشرق الأوسط ودول الخليج العربي إلى مفترق الطرق. ومن منظور دول الخليج العربي، فللتحالف انعكاسات خطيرة على أمن المنطقة وبالتالي على مستقبل العلاقات التركية ـ الخليجية.

التحالف الأمني بين تركيا وإسرائيل

في حوزة تركيا وإسرائيل «قوات عسكرية مدججة والعديد من المصادر البشرية والتقنية والطبيعية المتنوعة. ويؤدي التعاون بينهما إلى نشوء مركز قوة رئيسي حتى إن لم يصل هذا التعاون إلى مستوى التحالف العسكري الفعلي».[22] وبمثل هذا المنظور فقد وجد الطرفان أرضاً مشتركة لبلوغ أهدافهما التي تتجسد في الآتي: تستطيع إسرائيل استخدام تركيا في درء خطر الأنظمة المعادية لها في سوريا والعراق وإيران بينما تستطيع تركيا

استخدام إسرائيل من أجل دعم وضعها الدولي الضعيف والذي يلقى معارضة من أوربا التي تبدي بعض التحفظات على روابطها الثقافية مع دولة إسلامية .[23]

ومن منظور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد تم التعبير عن مخاوف إزاء الروابط الاستراتيجية القوية بين إسرائيل وتركيا ؛ لأن مثل هذا التطور ربما يقود إلى نفوذ إسرائيلي طاغ في الشرق الأوسط والخليج العربي . لقد فتحت إسرائيل - عبر تركيا - نافذة للحصول على الفرص وللتأثير في كل من العراق وإيران . وترى إيران في التعاون التركي - الإسرائيلي التقني والعسكري تهديداً لوحدة أراضيها . وفي هذا السياق فقد اقتربت إسرائيل بشكل خطير من حافة الحدود الإيرانية . من الناحية النظرية «سوف يسهل التعاون التركي إلى حد كبير الضربات الجوية الإسرائيلية على البنية التحتية للأسلحة الإيرانية غير التقليدية» .[24]

وهناك بُعد مهم آخر أيضاً يتمثل في التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الذي يخلق بيئة تتصف بالتوتر المتزايد والعلاقات الحساسة بين تركيا وإيران . وقد يؤثر مثل هذا التوتر سلبياً في أمن الخليج العربي .

اتفاقية التعاون العسكري التركية ـ الإسرائيلية

يختص جزء أساسي من الاتفاقية الثنائية للتعاون العسكري والتدريب التي وقعت في 23 شباط/ فبراير 1996 بصناعة الطائرات الإسرائيلية ، ويقدم ما قيمته 650 مليون دولار أمريكي من المساعدات الفنية

والإشراف القيادي على شركة تاسوس للصناعات الجوية والفضائية (تآي) (Tasus Aerospace Industries - TAI)، لتحسين أداء 54 مقاتلة من مقاتلات فانتوم (Phantom) التركية من طراز (F-4). وقد عززت الصفقة احتمال إبرام عقود تجارية وفنية وعسكرية سرية؛ مثل تحسين أداء مقاتلات سلاح الجو التركي من طراز (F-5) بالإضافة إلى اقتناء طائرات دوريات بحرية لسلاح البحرية التركي. وإضافة إلى ذلك تغطي الاتفاقية الإنتاج المشترك للصاروخ الإسرائيلي بوب آي (Popeye). ويقدم الإسرائيليون أيضاً لسلاح الجو التركي التدريب والمساعدات الفنية في عمليات الاستطلاع الجوي، ويتمثل هذا خاصة في الطيارين الإسرائيليين الذين سينطلقون من قواعد جوية تركية.[25] ويهدف هؤلاء الطيارون الإسرائيليون إلى جمع معلومات عن الانفصاليين الأكراد في تركيا وشمال العراق. وقد امتد المجال الجيوسياسي للعملية العسكرية الإسرائيلية ـ التركية ليشمل أيضاً لبنان وسوريا من أجل مواجهة (ما يسمى) بالجماعات الإسلامية المتطرفة.[26]

وتهدف تركيا إلى استعراض القوة العسكرية والنفوذ عبر المنطقة الكردية المبهمة الحدود ومنع ظهور النشاط القومي الكردي الراديكالي مجدداً على أراضيها من وراء الحدود. ويضع التعاون الإسرائيلي تركيا في وضع يتصف بأفضلية استراتيجية عند مقارنته بوضع كل من إيران والعراق. على أية حال، لقد أوضحت الحكومات التركية المتعاقبة أن تركيا سوف تعبر الحدود إلى داخل أراضي جاراتها في حالة تعرض مصالحها للخطر وفي كل مرة يحدث ذلك فيها. وينطبق هذا الموقف بصورة خاصة على القضية الكردية.

نظام الأمن الخليجي: التحديات المستقبلية

إن درجة تعقيد الديناميات التي تؤثر في كل من التطورات الداخلية والإقليمية والتي تؤثر بدورها في السياسات الخارجية لإيران والعراق وتركيا تفرز بيئة سياسية غير مستقرة. ومن الواضح أن الدول الثلاث جميعها تعتبر الخليج العربي على وجه التحديد منطقة مهمة استراتيجياً من وجهة النظر السياسية والأمنية والاقتصادية. بالرغم من ذلك، يبدو أن سياسات هذه الدول فيما يتعلق بتفاعلاتها مع دول الخليج العربي تخضع للعديد من العوامل الداخلية والإقليمية المتغيرة. إضافة إلى ذلك، تخلق اهتمامات المجتمع الدولي بالوضع الاستراتيجي للطاقة في الخليج العربي بعداً إضافياً ينبغي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهذه الدول الثلاث أن تتفاعل معه. ويطرح هذا التعقيد تهديداً لعملية تحديد إطار عمل قابل للحياة والنمو من شأنه أن يؤسس لنظام أمني للشرق الأوسط والخليج العربي.

ومن منظور تركيا وإيران والعراق، فإن أفضل السبل المستقبلية لتعزيز مصالحها الإقليمية لا يمكن أن يمر إلا عبر خلق علاقات مستقرة وآمنة مع دول الخليج العربي. وفي حالة تركيا، تبدو المزايا الاقتصادية للعلاقة المستقرة والتعاون مع الخليج العربي واضحة جداً؛ ولكن القضية الحاسمة تتعلق بالتساؤل: كيف تتصور تركيا ودول الشرق الأوسط ودول الخليج العربي التحالف التركي ـ الإسرائيلي، وكيف تتعامل معه؟

وفي حالة إيران نجد أن طهران فرضت قيوداً داخلية صارمة على الاستقرار السياسي الداخلي، كما نرى تأثير رجال الدين المحافظين الذين

يقفون وراء المرشد الأعلى علي خامنئي معارضين إصلاحات الرئيس الإيراني محمد خاتمي. ويتضح أثر النخبة الدينية المحافظة على رسم السياسة الخارجية الإيرانية أيضاً، خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كان هذا هو العامل المركزي فيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة. وحتى الوقت الراهن لم تصدر إشارة واضحة من حكومة الرئيس خاتمي نفسها تدل على أنها سوف تكون على استعداد لمناقشة قضية سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وهذا عامل بالغ الأهمية بالنسبة إلى أمن منطقة الخليج العربي.

أما بالنسبة إلى العراق، فإن موقفه المتعنت فيما يتعلق بقضية العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والسماح بدخول مفتشي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (أنموفيك) يؤكد أن العراق سوف يستمر خاضعاً لسياسة الاحتواء التي تقود إلى التدهور المتواصل لوضعه الاقتصادي وإلى تفاقم أزمته الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تبقى مسألة ما يملكه العراق من أسلحة دمار شامل وطموحاته التي تتجاوز أراضيه، من بين التحديات الكبرى لأمن منطقة الخليج العربي.

وتحتاج قضية القضاء على أسلحة الدمار الشامل إلى التعامل معها كجزء من التعاون الدولي المنسق لدفع منطقة الشرق الأوسط بكاملها، خاصة إسرائيل، إلى مائدة المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة. وبينما سيكون لأي تقدم أساسي وواقعي في عملية السلام في الشرق الأوسط نتائج إيجابية من شأنها تقليص التوترات وتقوية أمن الخليج العربي، فإن

الافتقار إلى قوات ردع عربية متطورة تقنياً وتتصف بالمصداقية يؤكد أن الشرق الأوسط والخليج العربي سوف يظلان منطقتين من مناطق عدم الاستقرار. ولهذا الواقع دلالات استراتيجية حاسمة، فمع تواصل نمو الطلب على مصادر الطاقة، يحتل أمن منطقة الخليج العربي مركز القلب في الأمن العالمي.

الهوامش

1. انظر:

Economist Intelligence Unit (First Quarter 2000) 'EIU Country Report-Iran'.

2. المصدر نفسه.

3. انظر:

New York Times, April 24, 1998 ، «لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حشد التأييد لخط أنابيب أوربي - آسيوي يستطيع حمل النفط والغاز من إقليم قزوين الغني بالموارد إلى باكو فأذربيجان ثم جيهان وتركيا والأسواق الغربية».

4. انظر:

Sean Foley, 'The UAE: Political and Security Dilemmas,' *Middle East Review of International Affairs* (MERIA) vol. 3, no. 1 (March 1999).

5. المصدر نفسه.

6. انظر:

R. K. Ramazani, 'The Shifting Premise of Iran's Foreign Policy: Towards a Democratic Peace,' *Middle East Journal* vol. 52, no. 2 (Spring 1998): 185.

7. انظر:

Agence France Presse, July 3, 1999. 'Gulf States move to resolve UAE-Iran islands dispute'.

8. المصدر نفسه.

9. <www.miraservice.com>5/7/99-11/7/99.

10. انظر:

Ahmad Hashim, 'The Crisis of the Iranian State-Foreign and Security Policies in post-Khomeini Iran,' *Adelphi Paper* no. 296 (1995): 33.

11. انظر:

Howard Schneider 'Cohen Warns Gulf States on dealing with Tehran,' *Washington Post*, April 10, 2000, A 14.

12. انظر:

Colin MacKinnon, 'Will the New Administration Formulate New Iran Caspian Policies,' *The Washington Report on Middle East Affairs* vol. XX, no. 2 (March 2001): 32.

13. انظر:

Gawdat Bahgat, 'Security in the Gulf- The View from Oman,' *Security Dialogue* vol. 30, no. 4 (December 1999): 452.

14. انظر:

Daniel Byman, "Let Iraq Collapse", *The National Interest* (Fall 1996): 58.

إن تفكك العراق «سوف يضع نهاية لدولة عراقية استبدادية ويحسن وضع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ويكبح خطراً رئيسياً على دول الخليج العربي الغنية بالنفط وعلى إسرائيل، ويعطي الأكراد دولتهم الخاصة ويضعف النظام الحاكم في إيران».

15. انظر:

Muawia E. Ibrahim, "Shaikh Zayed urges Iran to quit UAE islands" *Khaleej Times*, December 16, 1997, 1.

16. انظر:

Daniel Byman, " A Farewell to Arms Inspections," *Foreign Affairs* vol. 79, no. 1 (January/February 2000): 120.

17. انظر:

F. Gregory Gause III, "Getting it Backward on Iraq," *Foreign Affairs* vol. 78, no. 3 (May/June 1999): 56.

18. انظر:

Mahmut Bali Aykan, "Turkey's Policy in Northern Iraq: 1991-95," *Middle Eastern Studies* vol. 32, no. 4 (October 1996): 343.

19. انظر:

Dov Waxman, "Turkey and Israel: A New Balance of Power in the Middle East," *The Washington Quarterly* vol. 22, no. 1 (Winter 1999): 29.

20. انظر:

Dexter Jerome Smith, "Turkey's Mid East Arms Ties," *The Middle East* (February 1998): 6.

21. المصدر نفسه.

22. انظر:

The Washington Post, December 24, 1997, "Turkish-Israeli Connection.".

23. المصدر نفسه.

24. انظر:

Michael Eisenstadt, "Turkish-Israeli Military Cooperation: An Assessment," *Policy Watch* no. 262 (The Washington Institute For Near East Policy, July 24, 1997).

25. انظر: Smith، مرجع سابق.

26. انظر: Waxman، مرجع سابق.

نبـــذة عـــن المحاضـــر

حصل الدكتور أحمد شكارة على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوثامبتون بالمملكة المتحدة (Southampton University, UK) في عامي 1975 و1980 على التوالي. ويعمل في الوقت الحالي محاضراً في قسم التدريب بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وقد عمل الدكتور أحمد شكارة في السابق زميل بحث فخرياً في قسم الدراسات السياسية بجامعة أوكلاند (Auckland) بنيوزيلندة خلال الفترة 1996 ـ 2000. كما عمل أيضاً محاضراً في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ثم أستاذاً مشاركاً (Associate Professor) خلال الفترة 1980 ـ 1994. وأثناء إقامته في دولة الإمارات العربية المتحدة ألقى د. أحمد شكارة العديد من المحاضرات إلى جانب قيامه بإجراء العديد من البحوث عن منطقة الخليج العربي عموماً ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة. كما شارك أيضاً في سلسلة المحاضرات السنوية التي تنظمها وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما نشر العديد من الكتب والمقالات عن الشرق الأوسط والخليج العربي، ويكتب بانتظام في صحيفة **الاتحاد** الإماراتية. وقد أسهم أيضاً بالعديد من المقالات في دوريات عربية ودولية مختلفة، وهو حاصل على عضوية العديد من الهيئات التي تعنى بشؤون الشرق الأوسط في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى.



ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت : www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-517-1

9 789948 005179